

{وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ}

عبد الرحمان السالمي

جرى العمل في العقود الأخيرة من السنين، وفي المجال العربي بصفة خاصة على مقولتين أو ثنائيتين بارزتين: المجتمع في مواجهة الدولة، والدين في مواجهة الدولة، وكانت حجة العاملين على الثنائية الأولى أن المجتمع المدني في المفاهيم العالمية (منذ أيام كانط وهيغل) هو عبارة عن المؤسسات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (مجموعات المصالح) التي تقوم لحماية اهتماماتها من طريق النشاط في الحقل العام، فتصطدم بالضرورة بالدولة أو إدارتها لكن بشكل سليم، وفي عمليات ضغوط متبادلة وتتنافس يؤدي في النهاية لنوع من التكامل فيتقوى بذلك النشاط العام ويحل نوع من تقسيم العمل فقط للمؤسسات الدستورية قوامها وفعاليتها، وللمجتمع بفئاته المختلفة والمتعددة حركيته المستقلة والحافطة لمصالحه وإمكانيات تطوره وتقدمه. ويستطرد هؤلاء الباحثون للقول إن الأوضاع العربية تشكل حالة استثنائية حيث إن المجتمعات المدنية ومؤسساتها غير متطورة فيها ولا فاعلة، ولذا فقد احتلت إدارات الدولة المجال العام كله، ولن يستقيم أمر الحرية والديمقراطية حتى تظهر هيئات وتنظيمات قوية في المجتمع تتقاسم مع الدولة المجال العام، وتقيم نوعاً من التوازن في حفظ المصالح والحقوق، ومن هذا المدخل أتت الدول الغربية في السنوات الأخيرة، بحجة تقوية المجتمع المدني العربي من أجل نشر ثقافة الديمقراطية والحرريات وتمكين المرأة، ونصرة حقوق الإنسان، وإحداث النمو الاقتصادي، والتغيير الاجتماعي.

والواقع أن العمل على هذه الثنائية: مجتمع/ دولة، يستند إلى مرجعية معرفية مختلفة تغلب مقولة الصراع على كل المستويات: الصراع بين النوازع المختلفة للفرد، والصراع داخل الأسرة بين الرجل والمرأة والأبناء، والصراع بين الفئات الاجتماعية، وصولاً للصراع مع الدولة، باعتبار أن كلاً من هذه الوحدات إنما تمثل بالطبيعة للافتئات على حقوق الفئات الأخرى.

والحق أن فلسفة الاجتماع الإسلامي تعتبر الفرد وحدة واحدة والأسرة كذلك. أما الاختلاف في الطبائع والمصالح فهو داعية ائتلاف ومودة وسكنى بين الرجل والمرأة في الأسرة (خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) وداعية شراكة وانتظام بين المجتمع والدولة (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) وداعية تعارف بين المجتمعات والثقافات (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا). وهذا لا يعني أنه لن تكون هناك اختلافات وتتافسات ووجوه اختراق، بيد أن ذلك لا يعني

تحويل المجتمع إلى وحدات مستقلة أو دويلات متصارعة، وهذا ليس موجوداً في أوروبا وأمريكا، ولا- في أي مكان في العالم. هناك آليات لحل المنازعات داخل المجتمع تؤدي فيها السلطة دور الحكم والمرجع (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعمله الذين يستنبطونه منهم). والواضح هنا أن الاختلاف معرفي أو أنه ناجم عن قلة الخبرة والمعرفة، فيستطيع الخبراء المستندون إلى معرفة معصومة (الله والرسول) أو إلى خبرة مشهودة (أولو الأمر) حل النزاع بدون ظلم أو افتئات، ثم هناك الاختلاف الناجم عن مسألة سياسة والذي يجري فيه الاحتكام إلى المؤسسات القائمة على مثال المساواة والعدالة.

أما الثنائية الأخرى والتي جرى العمل عليها كثيراً في العقود الأخيرة، وانطلاقاً من مقولة المجتمع المدني أيضاً فهي ثنائية الدين/ الدولة، وفيها يقال إن مجتمعاتنا العربية الإسلامية مختلفة عن سائر مجتمعات العالم في أنها مجتمعات دينية تآبى الانضباط برابط الدولة والنظام، وتخضع لدواعي ونوازع التشدد الذي يستعصي على كل نظام، والتجربة التاريخية تشير إلى غير ذلك تماماً، فقد قامت الدولة مع ظهور الإسلام، وارتبط العرب وانتظموا في مشروع سياسي مثلهم مثل غيرهم من شعوب العالم، وما شاع الاضطراب داخل المشروع إلا في القرنين الأخيرين مع اشتداد الصراع بين القوى الاستعمارية على السيطرة في البر والبحر وفي سائر القارات وبخاصة في آسيا وإفريقيا، ومن تلك الموارد والمتغيرات العاصفة الحالة في القرن العشرين جاءت وجوه الاختراق والاضطراب، وما كان الخلاف حول المشروع السياسي بل على طرائق الإدارة من أجل حقوق المصالح وتحسين حياة الناس، وإخراجهم من حماة المشكلات المتفاقمة نتيجة الخلط الحاصل على المستوى الإقليمي والاستيلاء على فلسطين.

إن النقطة المركزية في هذا الصراع الثقافي الدائر تتمثل في المحاولات المستمرة لإضعاف فكرة الدولة وممارساتها في مجالنا الحضاري، ولكما ازدادت الدولة ضعفاً ازداد انكشاف المجتمعات، وازداد تعرضها للانقسام والتشردم وظهور التطرف الديني أو السياسي، وبدا كأنما الصراع صراع بين الدولة ومجتمعها، وبين النظام ومواطنيه بينما الواقع أن الدول والمجتمعات ضحية لعصف المتغيرات وللهجمات القاسية من جهات متعددة.

إن مقولة المجتمع المدني مقولة إشكالية، وهي مختلفة تماماً عن مقولة ضرورة الانتظام بين المجتمع والدولة، ومقولة قيام العلاقة بين الطرفين على الحرية والمسؤولية والشرعية. هناك اليوم في العالم اندفاعات نهضوية في الاقتصادات الجديدة، وفي السياسات الجديدة، وقد قادتها جميعاً من اليابان وإلى ألمانيا وإلى كوريا والصين.. الخ الدولة والأنظمة السياسية: فلماذا تقود الدولة في أنحاء العالم المتقدمة عمليات النهوض والتقدم، ويقال لنا إن الدولة عندنا عائق في سبيل ذلك، ولا بد من الانتصار لما يسمى بالمجتمع المدني؟!!

لقد أردنا في العدد الثامن من أعداد المجلة وهو الذي تكمل به عامها الثاني أن نعالج هذه المقولة العالمية للمجتمع المدني بطريقة منفتحة ومفتوحة ونقدية بدون انغلاق أو استسلام، فنحن جزء من هذا العالم، ونريد أن نشارك فيه بالقدرات المتاحة دونما إعراض عن الإفادة والاستفادة (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني).